نافست المنتجات المحلية عن طريق تدني اسعارها التي وصلت في بعض الأحيان إلى أدنى من سعر كلفة المنتجات المحلية.

ولعل الطريقة الأفضل لتفهم عمق الأزمة في القطاع الزراعي، هي في رصد الوقائع الخطيرة التي تظهرها بيانات الهيئات النقابية الصادرة يومياً في الصحف المحلية، وفيما يلي أبرزها:

ـ أصدر «اتحاد مزارعي الجنوب» بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٣١ بياناً جاء فيه: أن مزارعي الجنوب «فوجئوا بوصول الباخرة راسيس تدخل مرفأ بيروت وهي تحمل ألف طن من الموز المستورد لحساب تجار باتوا معروفين من السلطة، علماً بأن الروزنامة الزراعية تحظر دخول الموز الأجنبي إلى لبنان بعد تاريخ ٣١ آب من كل سنة، ناهيك بأن هؤلاء التجار هم الذين يغرقون السوق المحلي بالموز الإسرائيلي وغيره من المنتوجات الإسرائيلية».

ـ أصدرت «نقابة عمال البستنة» بتاريخ ١٩٨٢/١٠/١٦ بياناً أوضحت فيه الأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي من جراء الغزو الإسرائيلي، مثل: تدمير قنوات مياه نهر الليطاني؛ جرف مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة؛ إغراق الأسواق بالمنتوجات الزراعية الإسرائيلية التي أدت إلى كساد المواسم المحلية ورزوح المزارعين تحت وطأة الديون الثقيلة.

ـ قدم جمال صفي الدين، ممثل مزارعي الحمضيات في لبنان، مذكرة إلى رئاسة الجمهورية بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٢٨ طالب فيها بمنع دخول الحمضيات إلى الأسواق اللبنانية كيلا يتسبب ذلك في حدوث الكساد في المواسم المحلية.

والمعروف أن الإنتاج السنوي من الحمضيات في لبنان يقدر بـ ٤٥٠ ألف طن، أي ما يساوي مبلغ ٨٠٠ مليون ليرة. ويتوزع تصريف هذا الانتاج على النسب التالية: السوق اللبنانية: ٢٥٪؛ السوق السورية: ٤٥٪؛ أسواق الخليج: ٣٠٪.

ـ في بيان لها موجه إلى أهالي الجبل بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٦، حذرت «الحركة الوطنية» في الكورة من النتائج السلبية للغزو الاقتصادي الإسرائيلي؛ حيث «دخلت إلى شمال لبنان كميات غير قليلة من الملح والزيوت وسواه من المنتجات الإسرائيلية مما سيتسبب، لا محالة، في كساد الإنتاج المحلي».

وكان النائب بطرس حرب قد قال، إثر زيارته للمنطقة الجردية في البترون، أن «تكديس مواسم التفاح في البرادات المحلية وعدم تمكين المزارعين من بيع محاصيلهم، يشكل مشكلة اقتصادية سيكون لها أسوأ النتائج على الصعيد الإنساني في لبنان».

وحسب مصادر المزارعين، يتعرض الزيتون، الذي هو شجرة الأرملة، لظاهرة الإغراق الإسرائيلية؛ حيث يباع زيتون الرامة المشهور بجودته في فلسطين، بنصف سعر الزيتون اللبناني، وقد باشرت إسرائيل بانزال هذا النوع من الزيتون إلى الأسواق المحلية قبل قطاف الموسم الحالي؛ ولما كان موسم الزيتون يُغل مرة كل عامين، فان هذا يعني أن جهد عامين من المعاملة مهدد بالضياع. والمشكلة تأخذ بعدها الأخطر من واقع أن الزيتون هو من الزراعات الرئيسية في لبنان، حيث يقدر عدد أشجاره في قضاء حاصبيا وحده، بحوالي مليون شجرة يعتاش من انتاجها ما يقرب من ٨٠٪ من أهالي القضاء.